الأمم المتحدة S/2020/1064

مجلس الأمن

Distr.: General
30 October 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2020، يشرفني أن أحيل طيه المذكرة المفاهيمية المعدة للمناقشة المفتوحة عن طريق الإنترنت، في إطار بند جدول الأعمال "بناء السلام والحفاظ عليه"، التي ستعقد في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الساعة 8:30 (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إينغا روندا **كينغ**
السفيرة/الممثلة الدائمة

021120 021120 20-14003 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

بناء السلام والحفاظ عليه: الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن

مذكرة مفاهيمية

3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

1 - مقدمة

يشكل بناء السلام والحفاظ عليه عمليتين متعددتي الجوانب تشارك فيهما مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة على نطاق المجتمع الدولي تعمل معا لدعم وتيسير الملكية الوطنية للسلام والعمليات السياسية من أجل تعزيز السلام الدائم والرفاه. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، أنشئ هيكل بناء السلام ليؤدي دور صلة الوصل التي تعزز اتباع نهج متكامل ومتسق للنهوض بخطة الحفاظ على السلام، ولكن الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن تؤدي إلى زيادة تعقيد هذه المهمة المتسمة بالصعوبة أصلا. وقد أصبح من المقبول عالميا أن السلام والأمن مرتبطان ارتباطا لا ينفصم بالتنمية. والواقع هو أن كثيرا من البلدان التي تعاني من النزاع المسلح تواجه أيضا عقبات في طريق تنميتها المستدامة نظرا لأن قدراتها المؤسسية وفي مجال الحوكمة تصبح مثقلة بالأعباء بسهولة. وعلى العكس من ذلك، تواجه البلدان التي تكافح مع التخلف المستمر في النمو تحديات في توفير الأمن وتظل عرضة للتصدعات في نسيجها الاجتماعي نظرا لأن القوى الهدامة، مثل الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، والعنف بين المجتمعات المحلية والجريمة المنظمة، على سبيل المثال لا الحصر، تزدهر بسهولة في هذه الظروف. ويؤدي ظهور عوامل الخطر المعاصرة، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتهديد المتزايد باستمرار الذي يمثله تغير المناخ، إلى إضافة المزيد من التعقيد إلى هذا السياق الأمني الصعب.

ولا يمكن التصدي بفعالية لهذه التحديات المتداخلة والمتشابكة إلا من خلال استراتيجيات شاملة ومتماسكة. ويتولى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن، ولكن لكي يفي بولايته بنجاح، يجب عليه أن يعمل عن كثب مع الهيئات والوكالات الأخرى على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي بصورة منهجية للأسباب الجذرية للنزاع، التي تشمل، على سبيل المثال، لا الحصر أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والركود والانكماش الاقتصاديين، والمستويات الحادة من البطالة والفقر المدقع، وهياكل الحوكمة المعطلة، والتحديات الصحية والبيئية، والمخاوف والشكوك والحوافز الاقتصادية للنزاع التي تنشأ خلال لحظات الأزمة.

وإذ نمضي قدما في القرن الحادي والعشرين، من المرجح أن تظهر تحديات جديدة للسلام والأمن الدوليين. ونظراً لترابطنا المتزايد كمجتمع معولم، وأوجه الترابط المتطورة بين سياقاتنا السياسية، والاجتماعية الاقتصادية، والصحية والبيئية، من غير العملي مواجهة التحديات التي تواجه السلام، والأمن والتنمية بمعزل إحداها عن الأخرى. ويجدر التأكيد على أنه لا توجد أمة تشكل جزيرة مستقلة بنفسها. ولا يمكننا حماية أنفسنا إلا بحماية أحدنا الآخر، نظرا لأن انعدام الأمن يؤثر على جميع الأمم والشعوب – وإن لم يكن بنفس القدر، لأن أقل البلدان نموا والفئات الأكثر ضعفا تكون في الكثير من الأحيان مهيئة للتعرض لأكبر التحديات. ولكن، لما كان من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تشريد قسري لما يصل إلى 250 مليون شخص على الصعيد العالمي بحلول عام 2050 وأن تكون الأمراض المعدية مثل كوفيد-19 قادرة على الانتشار بسرعة وشدة كبيرتين نتيجة للتوسع الحضري وأوجه التقدم الحديثة في السفر والتجارة، فإن التحديات الاجتماعية الاقتصادية، والسياسية، والإنسانية والأمنية التي تنشأ عن ذلك يمكن أن تؤثر علينا جميعًا بشكل عميق. ويجب أن نعمل بجد لضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بدلا من أن بقائها خيالا عابرا، يُسعى إليه ولكنه لا يدرك أبدا. ولا يمكن تحقيق الهدفين المتمثلين في السلام والأمن الدائمين، والتنمية المستدامة لجميع الأمم والشعوب إلا من خلال اتباع نهج شامل للمنظومة بأسرها.

2 - معلومات أساسية

منذ إنشاء الأمم المتحدة، يشكل التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي منطلقا أساسيا يمكن أن يُكفل على أساسه تحقيق السلام والأمن. وتنص المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة على أن دواعي الاستقرار والرفاهية ضرورية "لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها". ويشار أيضا في الميثاق إلى أنه "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك" (المادة 65). وتدل هاتان الإشارتان على اعتراف أسلافنا بأن الجهود الرامية إلى النهوض بالتنمية وتعزيز الأمن يجب أن تبذل في آن واحد لكي يتكلل أي من هذين النوعين من الجهود بالنجاح. وهذا النوعان من الجهود وجهان لعملة واحدة، والتحديات الملحة للسلام والأمن والتنمية، التي تتفاقم وتتردى بسبب جائحة كوفيد-19 وأخطار تغير المناخ، تتطلب إجراءات منسقة على نطاق جميع أركان منظومة الأمم المتحدة.

وتصبح الإشارات إلى نهج "شامل للمنظومة بأسرها" يربط بين ركائز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان التي أسست عليها منظومة الأمم المتحدة سمة منتظمة في المناقشات المتعلقة ببناء السلام والحفاظ عليه. ولكن هذه الفكرة ليست جديدة. فقد نص الفصل الرابع من الميثاق على أنه يجوز للجمعية العامة أن تناقش المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين المعروضة عليها ويجوز لها أن تقدم توصيات إلى مجلس الأمن. وللجمعية العامة أيضا أن تسترعي نظر المجلس إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدولي للخطر. وبالمثل، ينشئ الفصل الرابع عشر من الميثاق علاقة تكافلية بين المجلس ومحكمة العدل الدولية، الهيئة الرئيسية لسيادة القانون في منظومة الأمم المتحدة. غير أن المجلس لم يستفد على مر السنين استفادة كاملة من المساهمات الممكنة التي تستطيع المحكمة تقديمها في حل المنازعات.

وفي البيان من رئيس مجلس الأمن المؤرخ 11 شباط/فبراير 2011 (S/PRST/2011/4)، أكد مجلس الأمن من جديد "أن من الضروري لمساعدة بلد من البلدان على الخروج بشكل مستدام من النزاع اتباع نهج شامل ومتكامل يراعي الترابط بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وأنشطة حقوق الإنسان

وسيادة القانون ويعززه، ويعالج الأسباب الكامنة وراء كل نزاع"، وأكد "ضرورة النظر في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ذات الصلة بالنزاع". وشدد المجلس على أن "الأعمال المتكاملة التي تُنفّذها في الميدان الأطراف الفاعلة الأمنية والإنمائية تحتاج إلى التنسيق مع السلطات الوطنية ويمكنها أن تُسهم بقدر كبير في استقرار وتحسّن الحالة الأمنية وفي ضمان حماية المدنيين". وأكد المجلس أيضا أنه "لا مجال لتحقيق السلام والتنمية المستدامين من دون إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وشدّد على وجوب تمكين المرأة من المشاركة الفعلية في جميع مراحل بناء السلام واتفاقات السلام وبرامج التنمية". وأكد من جديد أيضا دعمه للجنة بناء السلام واستعداده لزيادة الاستفادة من الدور الاستشاري للجنة، وأبرز المساهمة التي يستطيع أن يقدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التصدي "للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية".

وتظل لجنة بناء السلام هيئة الأمم المتحدة التي تناط بها الولاية وصلاحية الدعوة لعقد الاجتماعات من أجل "القيام بدور صلة وصل بين الأجهزة الرئيسية والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة من خلال تبادل المشورة بشأن احتياجات وأولويات بناء السلام، تمشياً مع اختصاصات ومسؤوليات كل هيئة من هذه الهيئات" (قرار مجلس الأمن 2282 (2016)، الفقرة 4 (ج)). ولكن بالرغم من أن هيكل بناء السلام يحرز تقدما كبيرا في تعزيز المزيد من الاتساق والتكامل بين جهود الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن وعملها في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني، لا تزال هناك إمكانية لزيادة التعاون بين مجلس الأمن، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكما أكد الأمين العام في تقريره عن بناء السلام والحفاظ عليه لعام 2020، من شأن ذلك "أن يسهم في توثيق التعاون والاتساق فيما بين الهيئات الحكومية الدولية، ومن ضمنها مجالس إدارة الوكالات والصناديق والبرامج" (A/74/976-S/2020/773، الفقرة 13).

ومع استمرار جائحة كوفيد-19 في إزهاق الأرواح، وتدمير سبل العيش وتغيير الظروف المؤاتية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الصعيد العالمي، تتاح لمجلس الأمن الفرصة لمواصلة دراسة أساليبنا لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع لضمان تحقيق النتائج الأمنية والإنمائية على النحو الأمثل. ولا يزال الوصول إلى عالم أفضل بعد كوفيد-19 في متناولنا، ولكن هذا لن يتحقق إلا إذا كفلنا أن تظل منظمتنا، الأمم المتحدة، صالحة لغرض صون المبادئ الأساسية للقانون الدولي، مع تعزيز السلام والأمن والتنمية للجميع في الوقت نفسه.

3 - الهدف والأسئلة التوجيهية

يتمثل الهدف من المناقشة المفتوحة في أن يتبادل أعضاء مجلس الأمن الآراء بشأن الآثار الأمنية المترتبة على الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن، مثل الجوائح والتحديات البيئية، بما في ذلك تغير المناخ، ودور المجلس في تعزيز نهج متكامل ومتماسك يشمل "المنظومة بأسرها" للتصدي لهذه التحديات المتعددة الأوجه.

وأعضاء مجلس الأمن مدعوون إلى تبادل آرائهم ووجهات نظرهم بشأن ما يلي:

- يتردد كثيرا شعار أن الأزمات تتيح لنا فرصا بالغة الأهمية للتفكير والتغيير. ما هي الدروس التي يمكن لنا، بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، استخلاصها من جائحة كوفيد-19، وأزمة المناخ المتنامية دون توقف والتحديات الإنمائية المستمرة التي تواجه العديد من البلدان؟

- هل مسائل الجوائح، والتحديات البيئية (بما في ذلك تغير المناخ) وتخلف النمو من الأمور التي يجب النظر فيها الآن بجدية في سياق المادة 39 من الميثاق؟
- في ضوء التحديات التي يطرحها كوفيد-19، وتغير المناخ، وحالات العجز في التنمية المرتبطة بالنزاعات، كيف يمكن لمجلس الأمن أن يتعاون بشكل أوثق مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان أن تظل أهداف التنمية المستدامة في متناول البلدان المتضررة من النزاع؟
- هل هناك فرصة لاستكشاف طرائق جديدة إلى جانب لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعبئة استجابات إنمائية شاملة للتحديات الملحة المتمثلة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع؟
- ما الذي يمكن أن يفعله مجلس الأمن لتعزيز وتعميم اتباع النهج المتكامل في جميع جوانب الصلة بين السلام والأمن والعمل الإنساني والتنمية من أجل تشجيع الحلول المتمحورة حول الناس، والمسترشدة بالمعلومات المناخية، والمدعمة بالسيادة، للتحديات المعاصرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين؟

4 - شكل الاجتماع

ستعقد المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى عن طريق الإنترنت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الساعة 8:30 وسيرأسها رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، رالف غونسالفيس.

والدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب مدعوة، بناء على الطلب، إلى تقديم بيان خطي من حوالي 500 كلمة إلى شعبة شؤون مجلس الأمن (dppa-scsb3@un.org). وستدرج جميع البيانات المقدمة في موعد لا يتجاوز يوم الاجتماع في وثيقة تجميعية. وستتلو الرئاسة أيضا في ختام الجلسة أسماء الدول الأعضاء التي تقدم بياناتها بحلول الساعة 10:00 من يوم 3 تشرين الثاني/نوفمبر.

5 - مقدمو الإحاطات

- نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة محمد
- الرئيس التنفيذي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إبراهيم مياكي
- نائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية، السير هيلاري بيكلز
- رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منير أكرم